snjt

تقرير شهر ديسمبر 2025

النقـابة الوطنية للصحفيين التونسيين

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

تقرير شهر ديسمبر 2025

النقـابة الوطنية للصحفيين التونسيين

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

فريق وحدة الرصد

المنسقة:

خولة شبح

الراصدة:

مروى الكافي

التعليق القانوني:

الأستاذ منذر الشارني

تصميم

بلال الشارني

المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

1. لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.
2. لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود, سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.
3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

المقدمة العامة

كانت الأشهر الست الأخيرة من سنة 2025 قاسية على الصحفيين/ات, حيث وفي ظل تواصل حالة الفراغ في عضوية اللجنة المستقلة لإسناد بطاقة الصحفي المحترف وتعثر إسناد رئاسة الحكومة لتراخيص التصوير في الفضاء العام منذ أوت 2025, تتالت حالات المنع والمضايقة.

وودع الصحفيون سنة 2025 دون أن تتم حلحلة ملف الاعتماد والتراخيص ما عمق أزمة العمل الميداني خلال شهر ديسمبر 2025 وعطل عمل الصحفيين/ات في سعيهم للحصول على المعلومات.

وقد بات الفراغ المؤسساتي يمثل أزمة حقيقة خاصة أن آجال التمديد في بطاقة الاحتراف قد انقضت في 31 ديسمبر 2025 ما يضع هوية الصحفيين/ات والتي تعتبر الخط الأول لحمايتهم في خطر حقيقي أمام ضعف التنسيق بين رئاسة الحكومة والهياكل المكلفة بتنظيم عمل الصحفيين/ات في الميدان وضمان أمنهم وسلامتهم ومنها وزارة الداخلية. وكان الأمنيون خلال الفترة التي شملها التقرير في صدارة المعتدين على الصحفيين/ات عبر حالات المنع والمطالبة بتراخيص غير منصوص عليها بالقانون.

كما تزامن شهر ديسمبر مع عديد التظاهرات الثقافية ويبدو أن مكاتب الاتصال المكلفة بتنظيم اعتماد الصحفيين/ات لم تتجاوز الأزمات السابقة التي سجلها موسم المهرجانات الصيفية, حيث تواصلت خلال أيام قرطاج السينمائية تعرض الصحفيون/ات إلى عديد المضايقات خلال منح بطاقات الاعتماد وحرمان الكثير منهم من تغطية فعاليات السجادة الحمراء خلال حفل الافتتاح, كما تم في بعض الحالات مضايقتهم على خلفية محتوياتهم في خلط واضح لمكاتب الاتصال لمفاهيم العمل الصحفي والعمل الاتصالي.

وتعتبر النقابة أن غياب سياسة واضحة لاعتماد الصحفيين/ات خلال التظاهرات الثقافية خلق حالة احتقان وعدم مساواة بين الصحفيين/ات خلال التظاهرات الثقافية في غياب استجابة وزارة الثقافة لجملة التوصيات الموجهة لها في هذا الخصوص في أكثر من مناسبة سابقة.

كما وجد الصحفيون/ات أنفسهم أمام تحديات مرتبطة بالحصول على المعلومة خاصة من المؤسسات العمومية في ظل تواصل العمل بالمناشير المعرقلة للتدفق الحر للمعلومات كالمنشور عدد 19 والمنشور عدد 4 والذي يفرض تدابير الترخيص المسبق للموظفين العموميين والمكلفين بالاتصال للإدلاء بتصريحات لوسائل الإعلام. وتضع الإدارة التونسية عبء الحصول على ترخيص للتصريح على الصحفي نفسه في تناقض تام مع المناشير الداخلية للمؤسسات.

وتجددت حالات التحريض على الصحفيين/ات خاصة ممثلي وسائل الإعلام الأجنبية ومحاولات التخوين والتهديد بالعنف وهو ما عمق أزمة حماية الصحفيين/ات.

وتعتبر النقابة أن غياب سياسة عمومية تحمي الصحفيين/ات وتحقق لهم الاعتراف القانوني وتنظم القطاع هو سياسة في حد ذاتها وأنه من الضروري القطع معها وسد الفراغ المتعلق بتنظيم المهنة الصحفية في مجال التعديل ومجال التراخيص والاعتماد.

وتدعو النقابة الجهات العمومية إلى اصلاح حقيقي لسياستها في التعامل مع وسائل الإعلام الوطنية والدولية وضمان حق الصحفيين في بيئة عمل آمنة وقانونية وتوفير حقهم في الحصول على المعلومة ضمان لنجاعة دورهم ومسؤوليتهم المجتمعية في خدمة المصلحة العامة.

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

الجـــانب الإحصائي

ارتفع نسق الاعتداءات على الصحفيين/ات خلال شهر ديسمبر 2025 مقارنة بشهر نوفمبر 2025. حيث سجلت وحدة الرصد 17 اعتداء في حق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات من أصل 20 إشعار بحالة وردت على الوحدة عبر الاتصالات الهاتفية ومتابعة شبكات التواصل الاجتماعي والاتصال المباشر من الصحفيين/ات ومتابعة الشكاوى الواردة على النقابة.

وكانت الوحدة قد سجلت خلال شهر نوفمبرالمنقضي 9 اعتداءات في حق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات من أصل 12 إشعارا بحالة وردت عليها.

تطور الاعتداءات خلال سنة 2025 وتوزعها كما يلي:

جانفي 2025	فيفري 2025	مارس 2025	أفريل 2025	ماي 2025	جوان 2025
11 اعتداء	9 اعتداءات	10 اعتداء	16 اعتداء	18 اعتداءات	8 اعتداءات

جويلية 2025	أوت 2025	سبتمبر 2025	أكتوبر 2025	نوفمبر 2025	ديسمبر 2025
16 اعتداء	9 اعتداءات	13 اعتداء	18 اعتداء	9 اعتداءات	17 اعتداءات

وقد طالت الاعتداءات 21 ضحية، توزعوا حسب النوع الاجتماعي إلى 12 إناث و9 ذكور من ضمنهم 15 صحفيين/ات و6 مصورين/ات صحفيين/ات.

توزيع عدد الضحايا حسب النوع الاجتماعي

توزيع عدد الضحايا حسب الخطة الوظيفية

يمثل ضحايا الاعتداءات 11 مؤسسات إعلامية توزعت إلى 7 قنوات تلفزية و4 مواقع الكترونية إضافة إلى 4 صحفيين مستقلين.

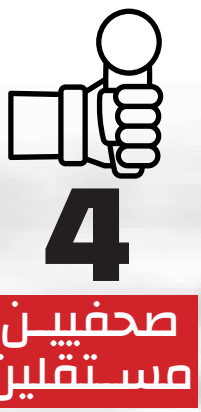

وقد طالت الصحفيين ضحايا الاعتداءات خلال شهر ديسمبر 2025، 6 حالات منع من العمل و6 حالات مضايقة. كما تعرض الصحفيون/ات إلى 3 حالات تحريض وحالة حجب معلومات وحالة تتبع عدلي.

وتصدر مكلفون بالاتصال قائمة المعتدين على الصحفيين/ات في 6 مناسبات وكما كان أمنيون ومواطنون مسؤولين عن 3 اعتداءات لكل منهما، كما كان نشطاء التواصل الاجتماعي مسؤولين على 2 اعتداءات.

كما كان كل من موظفون عموميون ولجان تنظيم ومسؤولون محليون مسؤولين عن اعتداء وحيد لكل مهم.

وقد حصلت الاعتداءات في الفضاء الحقيقي في 15 مناسبة وفي الفضاء الافتراضي في مناسبتين.

وقد توزعت الاعتداءات جغرافيا إلى 14 حالات في ولاية تونس وحالة وحيدة في كل من ولايات سليانة وقفصة وحالة في المغرب.

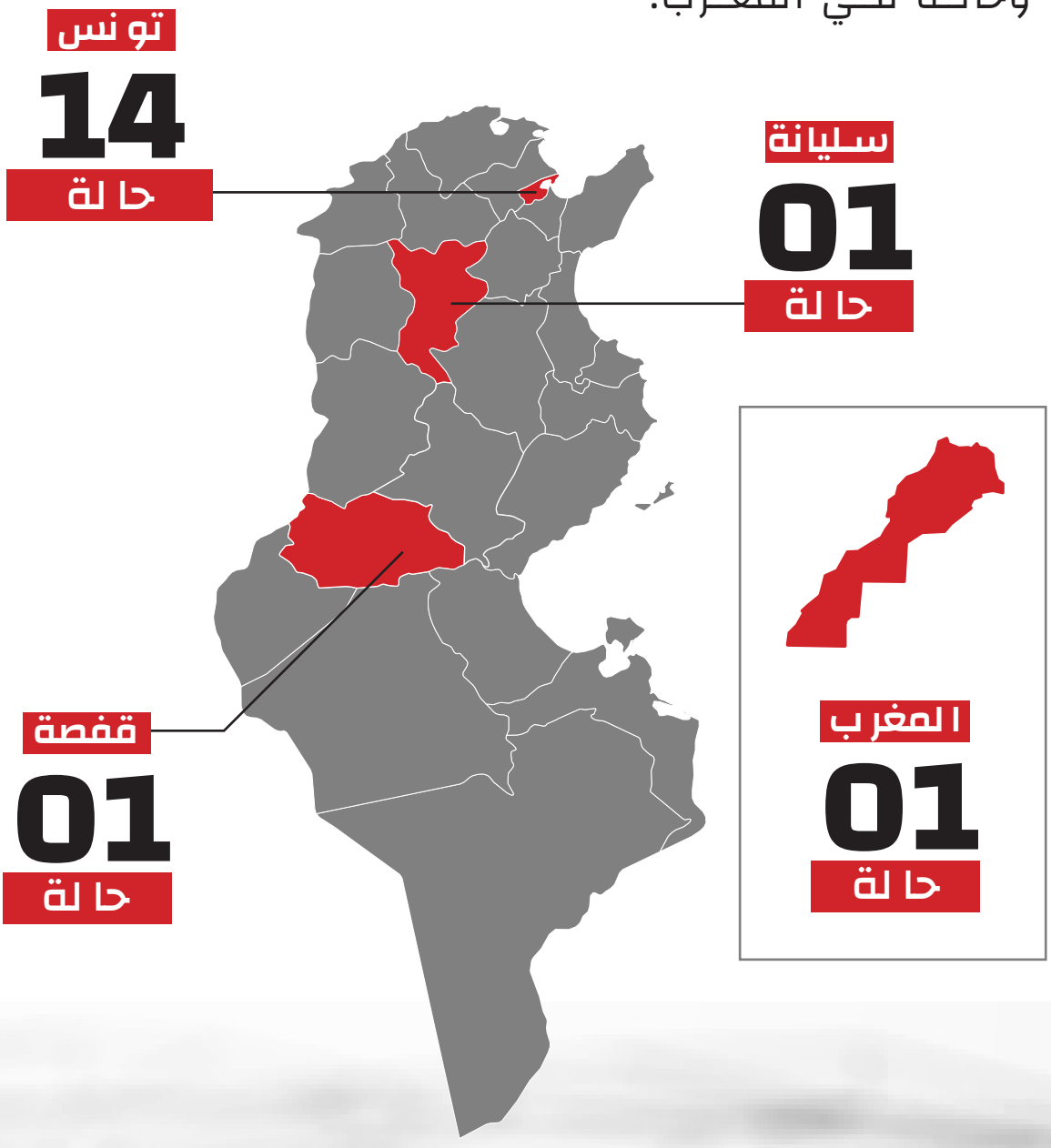

تواصل المنع والمضايقة

تواصلت خلال شهر ديسمبر 2026 حالات المنع من العمل والمضايقة والمطالبة بتراخيص غير منصوص عليها بالقانون في ظل تواصل حرمان وسائل الإعلام الأجنبية من الترخيص المكتوبة من إدارة الإعلام والاتصال من رئاسة الحكومة منذ أوت المنقضي.

مضايقة بمحكمة الاستئناف بتونس

ضايق شخص زعم أنه أحد الموظفين العموميين بمحكمة الاستئناف بتونس في 23 ديسمبر 2025 فريق عمل قناة «الجنوبية» المتكون من الصحفية حذامي الطرابلسي والمصور الصحفي محمد مالك الجلاصي خلال سعيهم لمواكبة حريق نشب بالمحكمة المذكورة.

حيث وخلال سعي الصحفية لحل إشكالية مع أعوان الأمن توجه المعتدي نحو الفريق الصحفي وطالبهم بمده بالتراخيص القانونية وطالب المصور الصحفي ببطاقته الوطنية. وفور استظهار الفريق بالوثائق المطلوبة، أخذ المعتدي الوثائق وتوجه إلى داخل أسوار المحكمة. وقد تسلم الفريق الوثائق إثر ذلك من عون أمن مكلف بحماية المحكمة.

منع صحفية من دخول قاعة جلسة بالمحكمة الابتدائية بتونس

منع أعوان أمن بالمحكمة الابتدائية بتونس الصحفية بموقع المفكرة القانونية منال دربالي في 15 ديسمبر 2025 من دخول قاعة الجلسة لتغطية جلسة محاكمة نشطاء جمعية «أرض اللجوء – تونس». وقد طالب أعوان الأمن الصحفية بترخيص

لدخول قاعة الجلسة وقد تدخل لفائدتها أحد المحامين ولكن تواصل المنع.

منع أمني لفريق عمل «التلفزيون العربي»

منع عون أمن بالزي المدني في 25 ديسمبر 2025 فريق عمل «التلفزيون العربي» المتكون من الصحفي خليل الكلاعي والمصور الصحفي أيمن عطا الله من التصوير بشارع الحبيب بورقيبة بتونس العاصمة بدعوى عدم حيازته لترخيص مكتوب بالتصوير في الفضاء العام، مما اضطر الصحفي إلى إيقاف العمل. وكانت رئاسة الحكومة قد أوقفت إسناد التراخيص المكتوبة لممثلي وسائل الإعلام الأجنبية منذ أوت 2025. ورغم طلب تدخل خلية الأزمة بالوزارة إلا أنه لم يتم حل الإشكال.

منع أمني لفريق قناة «الجنوبية»

منع أعوان أمن في 23 ديسمبر 2025 فريق عمل قناة الجنوبية المتكون من الصحفية حذامي الطرابلسي والمصور الصحفي محمد مالك الجلاصي من العمل في الطريق العام قرب محكمة الاستئناف بتونس خلال سعيهم لتصوير حريق نشب بالطابق الثالث من المحكمة المذكورة.

حيث وخلال تصوير الجلاصي لوصول ثلاث سيارات للحماية المدنية بالمكان تدخل ثلاث أعوان أمن من بينهم عون بالزي الرسمي وقاموا بمنعه من التصوير وتهديده بافتكاك آلة التصوير إذا واصل العمل. وعند تدخل الصحفية لحل الإشكال تم حجز بطاقتها المهنية وقد تواصلت الصحفية مع المؤسسة الإعلامية التي قامت بالتدخل لفائدتها واضطر الفريق الصحفي للمغادرة.

اعتداءات تطال الصحفيين/ات خلال تغطية التظاهرات الثقافية

تخللت شهر ديسمبر 2026 عدة تظاهرات ثقافية منها أيام قرطاج السينمائية وقد تم تسجيل عديد المضايقات المرتبطة باعتماد الصحفيين خاصة خلال حفل الافتتاح كما تعرض الصحفيون إلى مضايقات خلال حفلات خاصة ما عطل ولوجهم للتغطية الميدانية.

مضايقة مصور صحفي خلال أيام قرطاج السينمائية

عملت المكلفة بالاتصال بأيام قرطاج السينمائية في 13 ديسمبر 2025 على عرقلة عمل المصور الصحفي حسان فرحات على خلفية عمله على تصوير إحدى الحاضرات على السجاد الأحمر. حيث طلبت منه إحدى الحاضرات تصويرها خلال تواجده بالمكان المخصص للمصورين الصحفيين وتفاجأ المصور الصحفي إثر ذلك باتصال من المكلفة بالاتصال تستفسر عن هوية الضيفة وسبب تصويره لها. وعند تنقل المصور الصحفي للقائها عملت على سحب بطاقة اعتماده الخاصة بحضور زملاء صحفيين. وقد تدخلت وحدة الرصد لفائدة المصور الصحفي وتم فض الاشكال مع تأكيد المكلفة بالاتصال لخرق المصور الصحفي لبروتوكول عمل المصورين بالخروج من المنطقة المخصصة للمصورين الصحفيين وأخذ صور خاصة للضيوف.

منع مصور صحفي من العمل خلال حفل فني

ضايق مكتب الاعلام والاتصال الفريق الصحفي لقناة العراقية المتكون من الصحفية انتصار الشلي والمصور الصحفي المرافق لها مصطفي حمادي خلال حفل افتتاح أيام قرطاج السينمائية في 13 ديسمبر 2025.

وقد تعرضت الصحفية إلى اعتداء لفظي من قبل احدى أعضاء مكتب الاتصال بالتظاهرة الثقافية حيث عملت على الصراخ عليها بسبب لون لباس المخالف للون الأسود المنصوص عليه للمصورين الصحفيين. كما تم منعها من دخول فضاء السجادة الحمراء بسبب ما اعتبرته تأخير وفرض عليها التنقل إلى الفضاء الخاص بالصحفيين/ات. كما تم مضايقة المصور الصحفي وحرمانه من القيام بعمله بحرية.

مضايقة فريق عمل قناة تونسنا خلال أيام قرطاج السينمائية

ضايق أحد أعضاء مكتب الإعلام بأيام قرطاج السينمائية الفريق الصحفي لقناة تونسنا المتكون من الصحفية شيماء شمام والمصورة الصحفية المرافقة لها ملاك عبيد أثناء عملهم على السجاد الأحمر خلال افتتاح المهرجان على خلفية الوقوف خارج المنطقة المخصصة حسب بطاقة الاعتماد. حيث تم الصراخ على الصحفية بسبب خروجها من المكان المخصص للصحفيين ومنع المصورة الصحفية من الوقوف بمكان قيل لها أنه مخصص لفريق الواب. كما لم يتم السماح للمصورة الصحفية بأخذ مقاطع صور من داخل حفل الافتتاح.

حرمان صحفية من تغطية حفلي افتتاح واختتام أيام قرطاج ا لسينما ئية

تم حرمان الصحفية رانيا رزيق من الدعوة الخاصة بتغطية حفلي افتتاح واختتام أيام قرطاج السينمائية يوم 9 ديسمبر 2025 من قبل مكتب الاتصال بالمهرجان، حيث تعلل المكتب بنفاذ الدعوات المخصصة للتغطية مع منحها بطاقة اعتماد وردية لا تخول لها إلا تغطية أيام التظاهرة بالفضاءات المخصصة للصحفيين .

مضايقة صاحبة موقع «حكايات أون لاين»

حاول مكتب الإعلام والاتصال بأيام قرطاج السينمائية في 9 ديسمبر 2025 حرمان صاحبة موقع «حكايات أون لاين» أميرة الجبالي من بطاقة الاعتماد وحرمانها من الدعوات الخاصة بالسجاد الأحمر. ورغم تقديم الصحفية لطلب الاعتماد إلا أنها تفاجأت برفض طلبها وقد تعلل مكتب الإعلام والاتصال بأن المؤسسة حديثة النشأة وغير مختصة في الشأن الثقافي.

وبعد عديد المحاولات تم تمكين الصحفية من بطاقة اعتماد وردية لم تخول لها سوى تغطية فعاليات أيام التظاهرة وحرمت من تغطية فعاليات السجاد الأحمر واكتفت بالالتحاق بالأماكن المخصصة للصحفيين/ات في الشرفة العلوية لقاعة عرض الافتتاح.

مضايقة صحفيين والحد من حرية العمل الصحفي خلال افتتاح أيام قرطاج السينمائية

ضايقت إدارة المكتب الإعلامي لـ «أيام قرطاج السينمائية» في 13 ديسمبر 2025 مجموعة من الصحفيين/ات عبر منحهم بطاقة الاعتماد وردية اللون التي تخول لهم التواجد في الشرفة العليا لقاعة الحفل والمحمية بالبلور بما يمنعهم من القيام بالتصوير والتغطية كما يجب واعتبارها تضع عوائق غير مشروعة أمام حرية عملهم وتنقلهم داخل المهرجان. وقد عطل هذا التمييز عمل الصحفيين/ات.

وقد طالت المضايقة كلا من:

- رئيسة تحرير موقع «ساتيلايت» ريم شاكر رقية
- رئيسة تحرير موقع «تونسنا» سناء الماجري
- الصحفية المستقلة حليمة السويسي

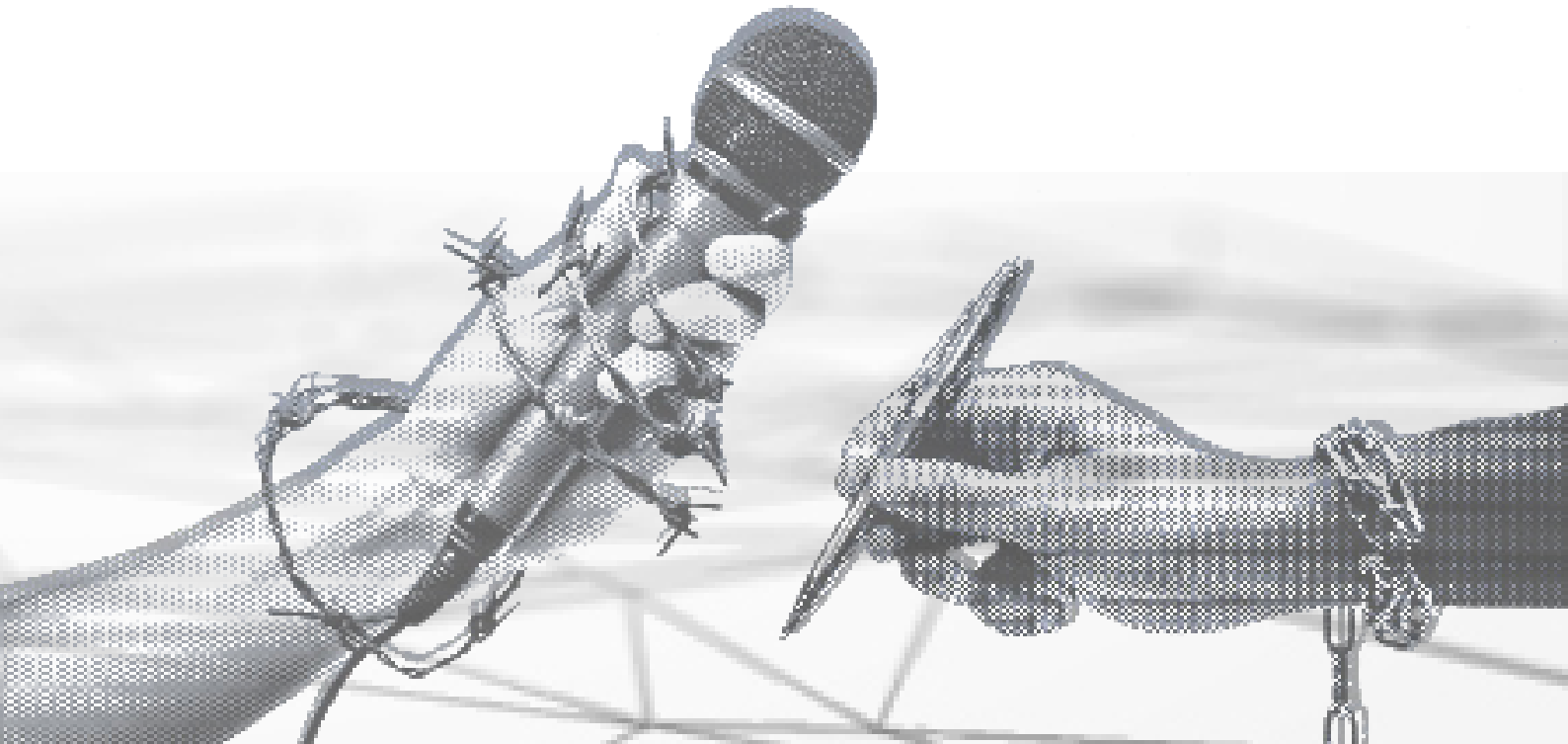

اعتداءات متفرقة تطال الصحفيين/ات

تعرض الصحفيون/ات إلى عدة اعتداءات خلال شهر ديسمبر 2025، حيث طالتهم حالات تحريض ومضايقات وحجب معلومات. كما سجل شهر ديسمبر حالة ملاحقة قضائية

تحريض على مراسلة «تلفزيون العربي»

حرض أحد نشطاء موقع التواصل الاجتماعي «فايس بوك» في 17 ديسمبر 2025 على مراسلة التلفزيون العربي بتونس أميرة مهذب، حيث انطلقت حملة إثر تعليقه على فيديو مداخلتها المباشرة حول احتفال التونسيون بعيد الثورة التونسية بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة. حيث أورد الناشط تعليقا يهدد فيه الصحفية بالاستهداف المباشر في الشارع.

وإثر هذا التعليق تعرضت الصحفية إلى مضايقات وشعارات تخوين من قبل المحتفلين بذكرى الثورة التونسية واضطرت لإتمام عملها تحت التهديد. وقد عملت وحدة الرصد على صياغة شكاية لفائدة الصحفية ضد الناشط المذكور.

تحريض على موفد قناة الحوار التونسي بالمغرب

شن مجموعة من نشطاء التواصل الاجتماعي بالمغرب في 23 ديسمبر2025 حملة تحريض على موفد قناة الحوار التونسي لتغطية كأس افريقيا على خلفية مداخلته حول ظروف العمل الصحفي في نقل مباراة تونس داخل ملعب مولاي عبد الله بالرباط.

وقد طالب النشطاء بترحيل الصحفي بعد حديثه عن انقطاع التيار الكهربائي في القاعة المخصصة للصحفيين داخل الملعب

و صعوبة عملية اقتناء التذاكر بالنسبة للجمهور التونسي معتبرين أن مداخلته روجت معلومات مغلوطة أساءت للمغرب البلد المنظم.

حجب معلومات حول الفلاحة بولاية قفصة

امتنع مندوب الفلاحة بولاية قفصة في 11 ديسمبر 2025 عن مد الصحفية بالتلفزة التونسية سوار عمادية بتصريح صحفي رغم حصولها على إذن مسبق من وزارة الفلاحة. وكانت الصحفية قد التقت في وقت سابق مندوب الفلاحة الذي أبدى موافقته المبدئية على إجراء حوار صحفي لكنها فوجئت يوم التصوير برفضه التصريح.

مضايقة مراسلة صحفية من مواطنين

تعرضت مراسلة تلفزيون العربي أميرة مهذب في 17 ديسمبر 2025 للمضايقة من قبل مجموعة من بعض المواطنين المشاركين في احتفالات عيد الثورة التونسية بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة تونس خلال تقديمها لمداخلة مباشرة لفائدة القناة. حيث عمل المواطنون على رفع شعارات تخوين وتوجيه اتهامات غير حقيقية للمؤسسة الإعلامية. وقد اضطرت الصحفية لتغيير مكانها لمواصلة عملها.

تحريض على «قناة الجزيرة»

شن مشاركون في مسيرة انتظمت بشارع الحبيب بورقيبة يوم 17 ديسمبر 2025 تاريخ الاحتفال بعيد الثورة التونسية حملة تحريض وتشويه ضد قناة الجزيرة والصحفي التونسي العامل بالقناة محمد كريشان حيث تم رفع لافتة تحمل شعار قناة «الجزيرة» وصورة ساخرة يظهر فيها ميكروفون يحمل شعار القناة موجّه إلى صورة حمار كتب تحتها اسم الصحفي «محمد كريشان». وقد كانت الصورة المرفوعة منطلقا لحملة

تحريض على القناة والعاملين فيها على مواقع التواصل الاجتماعي.

الاستماع لخليل زروق أمام الأمن

تم الاستماع للصحفي بقناة الحوار التونسي خليل زروق أمام مركز الأمن بسليانة في 2 ديسمبر 2025 على خلفية شكاية تقدم بها أحد المواطنين متهما إياه بالتشهير إثر نشر الصحفي تحقيق ببرنامج الحقائق الأربع حول تعرض إحدى المواطنات لعملية تحيّل، وحيث اعتبر الشاكي أن العمل الصحفي أضر به وبسمعته في المنطقة.

ولم يتطرق الصحفي بالتقرير المنجز إلى اسم الشاكي وقام بمعاينة الفيديو موضوع الشكاية وإلحاقه بملف القضية لإثبات زيف ادعاءات الشاكي.

متـــابعـــات

حكم بالسجن في حق محمد بو غلاب مع تأجيل التنفيذ

قررت هيئة الدائرة الجنائية بمحكمة الاستئناف بتونس، يوم الجمعة 2 جانفي 2026، إقرار الحكم الابتدائي القاضي بسجن الصحفي محمد بوغلاب عامين مع تأجيل التنفيذ على خلفية شكاية رفعتها ضده أستاذة جامعية اتهمته فيها بالإساءة لها على شبكة التواصل الاجتماعي «فايس بوك».

تأجيل النظر في قضية مراد الزغيدي وبرهان بسيس

قررت الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس يوم 11 ديسمبر 2025 تأجيل محاكمة الصحفي مراد الزغيدي والإعلامي برهان بسيس ليوم 5 جانفي 2026 ثم إلى ليوم 22 جانفي 2026 ورفضت مطالب الإفراج المقدمة في القضية المتعلقة بمسائل ذات طابع مالي في حقهما. وقد تقدم محامو الدفاع عن مراد الزغيدي بمطالب في الصلح مع إدارة الجباية.

تأجيل النظر في قضية شذى الحاج مبارك

رفضت الدائرة الجنائية بمحكمة الاستئناف بتونس في 26 ديسمبر 2025 مطلب الإفراج عن الصحفية شذى الحاج مبارك وقررت تأجيل المحاكمة إلى 13 جانفي 2025. وكانت المحكمة الابتدائية بتونس قد أصدرت في 5 فيفري 2025 حكما ابتدائيا يقضي بسجن الحاج مبارك 5 سنوات على خلفية عملها كصحفية محترفة في شركة «انستالينغو».

التعليق القانوني

خلال الشهر المنقضي وثقت وحدة الرصد عديد التجاوزات في حق الصحفيين العاملين على الميدان، ومن أبرز تلك التجاوزات حملات التحريض الرقمي وحملات التشويه والمنع من التصوير بالشارع ومنع الدخول إلى بعض الأماكن العامة وإمتناع بعض المسؤولين عن الإدلاء بتصريحات والتحقيق مع الصحفيين أمام الضابطة العدلية بسبب عملهم الصحفي.

ومن المسائل التي حظيت بإهتمام المجتمع الصحفي الحالة الصحية للإعلامية الموقوفة بالسجن شذى بلحاج مبارك، خاصة بعد نشر عائلتها رسالة مفتوحة حول خطورة وضعها الصحي وضرورة إخراجها من السجن للعلاج.

وكان لافتا خلال الشهر المنقضي تشكيات العديد من الصحفيين من التضييقات وصعوبات العمل خلال تغطية أيام قرطاج السينمائية.

حالة الصحفية شذى الحاج مبارك:

منذ أشهر عديدة وعائلة الصحفية شذى تتحدث عن تدهور وضعها الصحي داخل سجن إيقافها، كما نشرت العائلة في المدة الأخيرة رسالة مفتوحة حول وضعها الصحي.

ومن حيث المبدأ فإنه في الحالات الصحية الحرجة والخطيرة فإن الإفراج الصحي يصبح ضروريا من الوجهة القانونية والحقوقية والإنسانية وفق شروط وضوابط معينة. وعلى كل حال فان معالجة الملفات تكون حالة بحالة وهو ما يمكن أن يساعد المحاكم والإدارة السجنية على تدارك الحالات الحرجة.

ومن أمثلة القانون المقارن ما نص عليه قانون تنظيم السجون المغربي المؤرخ في 06 فيفري 2005 في مادته 34 أنه « يمكن

الإفراج عن المحبوس إفراجا مشروطا إذا تبين أن حالته الصحية لا تسمح له بالبقاء في السجن بعد أخذ رأي لجنة طبية مؤهلة. ويصدر طلب الإفراج لأسباب صحية عن الموقوف شخصيا أو محاميه أو بإقتراح من إدارة السجن، ويكون الطلب معززا بتقرير طبي مفصل صادر عن اللجنة الطبية. وفي حال الإفراج يظل المتهم تحت التدابير القضائية التي تحد من حريته في التنقل إلى حين البت في القضية بصفة نهائية. ويمكن إلغاء الإفراج إذا ثبت أن الأسباب الصحية لم تعد قائمة أو أن المفرج عنه خالف القيود القضائية التي وضعها القضاء.»

ويمكن وضع قائمة شروط قانونية للإفراج المشروط لأسباب صحية ومنها:

- أن يكون السجين مصابا بمرض خطير أو عجز دائم مثبت بتقارير صحية خاصة ومعللة
- أن يتم إثبات الحالة الصحية بواسطة تقرير صادر عن لجنة طبية مختصة يمكن أن يأذن القاضي الذي ينظر في الملف بتسمية أعضائها.
- أن تشكل الحالة الصحية خطرا على حياة السجين أو أن تكون متطلبات العلاج غير متوفرة في السجن وأنه لا يمكن العلاج الناجع أو الشفاء إلا بالخروج من السجن، أو في حالات النزيل المصاب بمرض ميؤوس من شفائه أو يهدد حياته بالخطر أو يعجزه عجزا كليا أو يهدد حياة وصحة المخالطين له من النزلاء.
- أن يصدر القرار عن الجهات القضائية المختصة.

وحتى في غياب مثل هذه النصوص القانونية في تشريعنا الوطني، فإن ممارسة حق العفو الخاص من قبل رئيس الجمهورية يمكن أن يكون الحل.

تغطية مهرجان قرطاج السينمائي:

قبل انطلاق أيام قرطاج السينمائية وضعت إدارة المهرجان دليلا لوسائل الإعلام يوضح شروط وظروف تغطية فعالياته. أشار الدليل إلى أن العمل مشروط بالحصول على بطاقة إعتماد من إدارة المهرجان وهي تسلم للصحفيين والمصورين الصحفيين ووسائل الإعلام المعتمدة. وتسمح بطاقة الإعتماد لحاملها بالدخول إلى المركز الدولي للصحافة وبإجراء الحوارات والدخول إلى قاعة السينما. وحسب الدليل فإنها توجد شارة إضافية للنفاذ إلى السجاد الأحمر، ويضاف لها دعوة خاصة للحضور إلى حفلي الافتتاح والاختتام. ويمنع الدليل التصوير داخل قاعة الأوبرا في حفلي الافتتاح والاختتام ويوفر المهرجان في المقابل تسجيلات كاملة للحفلين خالية من أي علامة تجارية.

والأكيد أن كل صحفي يهدف إلى إعداد مادة صحفية جيدة تحتوي على معلومات هامة وجديدة، ونحن نعلم أن للإعلام دورا كبيرا في تغطية الأحداث الفنية والمهرجانات وهو بمثابة الجسر بين المبدعين وأعمالهم والجمهور الواسع. وتوفر وسائل الإعلام التغطية من خلال قنوات مختلفة مثل الإذاعات والتلفزات والمواقع الإلكترونية والمجلات والجرائد، وهي بذلك تساعد في الترويج للحدث وإشهار الفنانين وأعمالهم والوصول إلى جمهور أوسع. وعلاوة على التغطية العادية فإن وسائل الإعلام تقدم تحاليل نقدية للحدث، وهي بذلك تساعد في تشكيل تصور الجمهور للأعمال الفنية وتوسيع شعبيتها. ويمكن للتغطية الإعلامية أن تصنع الحدث أو تدمره نظرا لقدرتها على التأثير على رأي الجمهور. وعلاوة على ذلك فإن للإعلام دورا حاسما في توثيق العمل الفني والحفاظ عليه للأجيال القادمة كأرشيف وذاكرة بما يسمح للجمهور والنقاد والمختصين بالعودة إلى العمل الفني في تاريخ لاحق وإعادة تقييمه كمادة تاريخية. وباختصار فإن الإعلام يعد عنصرا حيويا في تغطية الأحداث الفنية والمهرجانات حيث يوفر المعلومات والتحاليل ويحافظ على الذاكرة الفنية للبلد.

ويتضمن المرسوم 115 قواعد هامة بخصوص أي نشاط صحفي وأهمها حرية التعبير وحرية تداول ونشر وتلقي الأخبار والآراء والأفكار مهما كان نوعها، ولا يمكن التقييد من هذه الحريات إلا بموجب قواعد معلومة وتكون الغاية منها احترام حقوق الآخرين وأن تكون ضرورية ومتناسبة ودون أن تمثل خطرا على حرية التعبير والإعلام. وتنص المادة 9 من المرسوم أنه يمنع فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسسات الإعلام في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في إعلام حر وتعددي وشفاف. وتنص المادة 10 أنه للصحفي كما لكل مواطن حق النفاذ للمعلومات والأخبار والبيانات والإحصائيات والحصول عليها من مصادرها المختلفة ...وللصحفي أن يطلب من الجهات المذكورة المعلومات والأخبار والإحصائيات التي تكون بحوزتها ما لم تكن هذه المواد سرية بحكم القانون.

وليس مرفوضا أن يضع منظمو الأحداث الثقافية أو غيرها قواعد لتنظيم العمل الصحفي على أن لا تؤدي تلك الضوابط إلى حرمان الصحفيين من تغطية متكاملة للحدث الذي يعملون عليه. وقد تركزت شكاوى الصحفيين بخصوص تغطية مهرجان قرطاج السينمائي الأخير على النقاط التالية:

- صعوبات في الحصول على الاعتماد والدعوات بالنسبة إلى الصحفيين المستقلين freelances وأصحاب المواقع الصحفية.
- عدم السماح لحاملي البطاقة الوردية إلا بالتواجد في الشرفة العليا لقاعة الحفل والمحمية بالبلور بما يمنعهم من القيام بالتصوير والتغطية كما يجب واعتبارها مكانا غير عملي بالمرة.
- منع الصحفيين المدعوين من التصوير خلال حفلي الافتتاح والاختتام مقابل تمكينهم من مواد مصورة موحدة، وقد كان بالإمكان السماح لهم بالتصوير لمدة دقائق معدودة ثم الإذن لهم بالانسحاب حتى يكون لكل صحفي لمسته الخاصة للحفل بما يساهم في مزيد إشعاع المهرجان.
- تشكي بعض المؤسسات الإعلامية من محدودية عدد

الدعوات لمشاهدة فيلم الافتتاح رغم أن فرق تلك المؤسسات تتضمن أكثر من فرد.

وعموما فإنه يتجه في المواعيد المقبلة الحوار المسبق مع هياكل الصحفيين ومؤسساتها وعدم وضع قواعد التغطية الإعلامية بصفة أحادية، والأكيد أن الإصغاء إلى الجسم الصحفي سيوفر للمهرجان مقترحات هامة في علاقة بتغطية فعالياته وإعطائه البعد الوطني والإقليمي والدولي الذي يستحقه. فالإعلام هو جسر المهرجان للجمهور وللعالم ولا يمكن اختصار النظر إلى الصحفيين إلى أنهم صنف خاص من الضيوف يعاملون بمنطق الضوابط والحدود.

الامتناع عن التصريح:

تزايدت شكاوى الصحفيين من امتناع المسؤولين الرسمين عن الإدلاء بأي تصريحات للصحفيين. ويتعلل العديد من المسؤولين بعدم الترخيص لهم التصريح لوسائل الإعلام. وفي حالات أكد الصحفيون أن المسؤولين الجهويين المعنيين تحصلوا على أذون بالتصريح للصحافة لكنهم يرفضون الحديث. وربما يخشى العديد منهم أن يرتكب أخطاء اتصالية قد تكون نتائجها وخيمة عليه لذلك يخير الصمت والابتعاد عن الأضواء. وفي غياب ملحقين إعلاميين وكذلك في غياب النشر التلقائي للمعلومات من قبل المؤسسات الإعلامية وتجميد عمل هيئة النفاذ إلى المعلومة يجد الصحافيون أنفسهم في وضع من التعتيم وغياب المعلومة يتفاقم يوما بعد يوم، وهو ما يؤدي إلى تعطيل عملهم وحرمان المواطن من الخبر الذي يمثل أحد مظاهر المواطنة والمشاركة الاجتماعية. وتوجد العديد من المناشير الداخلية التي تمنع المسؤولين الجهويين من الحديث إلى وسائل الإعلام قبل الحصول على إذن في ذلك من رؤساءهم في العمل، وقد آن الأوان لمراجعة تلك النصوص أو إلغائها بما يتناسب مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمرسومين 115 و116.

الشكاوى ضد الصحافيين:

في العديد من الحالات يجد الصحافيون أنفسهم ماثلين أمام سلطات الضابطة العدلية أو التحقيق بسبب شكاوى كيدية أو بدون أي أساس قانوني. وفي هذا الإطار فإن للنيابة العمومية دور مهم في حماية حرية التعبير وضمان العمل الصحفي وذلك من خلال حفظ الشكاوى إذا كانت مخالفة للمرسوم 115 وخاصة في علاقة بمزاعم الثلب والسب والشتم، أو إذا تأكدت النيابة العمومية أن الأركان القانونية للتهم غير متوفرة. وبذلك يكون تدخل النيابة العمومية في هذا الطور مفيدا لجميع الأطراف إذ هو يكرس تطبيق القوانين الخاصة المنطبقة على الميدان الصحفي ويحول دون إثقال كاهل سلطات البحث والتحقيق بملفات واهية ليست لها أية نتيجة مرجوة، كما يكون ذلك مفيدا للصحفيين وذلك بتجنيبهم مشقة إضاعة الوقت في التحقيقات وما يرافق ذلك من ضغوط يكون لها الأثر السيئ على عملهم وعلى تناول مشاغل مجتمعاتهم وجهاتهم.

التـــــــــوصيـــــــــات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما أوردته من تفاصيل حول الاعتداءات على الصحفيين خلال شهر ديسمبر 2025 فإنها توصي:

رئاسة الحكومة ب:

- سد الشغور الفوري في تركيبة اللجنة المستقلة لإسناد بطاقة صحفي محترف لسنة 2026 واصدار الأوامر الضرورية للتمديد الاستثنائي لبطاقة 2024 إلى حين إتمام إجراءات الاعتماد الجديدة.
- استئناف منح التراخيص المكتوبة لوسائل الإعلام الدولية للتصوير في الفضاء العام.
- إخطار الوزارات التي تعود لها بالنظر بتعثر تجديد بطاقات الاحتراف الصحفية وتراخيص العمل لمراسلي وسائل الإعلام الدولية في تونس وبتواصل العمل بالتراخيص والبطاقات القديمة في انتظار حل الاشكال.

مجلس نواب الشعب بـ:

- تسريع النظر في تنقيح المرسوم 54 للحد من الملاحقات القضائية وإيقاف سيل المحاكمات في حق الصحفيين/ات والمعبرين/ات في الفضاء الرقمي.
- تسريع النظر في المبادرة التشريعية المتعلقة بهيئة الاتصال السمعي البصري لإحياء الهيئة وعودتها إلى دورها التعديلي الأساسي في المشهد السمعي البصري.
- تسريع النظر في المبادرة التشريعية المتعلقة ب»إحداث

خطة مدرس مادة التربية على وسائل الإعلام والاتصال» والذي سيخلق بيئة آمنة للتعامل مع المحتويات الإعلامية من قبل الأطفال وفهم أكبر لمخاطر المعلومات الزائفة والمضللة التي أغرقت المشهد على شبكات التواصل الاجتماعي.

وزارة العدل التونسية بـ:

- إيقاف كل الإجراءات التي تعيق حق الصحفيين/ات للولوج إلى قاعات المحاكم وإجراء تحقيقيات جدية وفعالة في كل الحالات التي تم فيها حرمان الصحفيين/ات من العمل.
- تحفيز النيابة العمومية لهجران نص المرسوم 54 الخاص بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال إلى حين الفصل في تعديلاته المتقرحة لدى مجلس نواب الشعب.
- تعزيز قدرات السادة القضاة وأعضاء النيابة العمومية في مجال حرية التعبير والمعايير الدولية وتطوير معالجتهم لقضايا حرية التعبير ضمن دورات مشتركة مع الصحفيين/ات أنفسهم/ن.
- اعتماد خبراء مختصين لدى المحاكم في مادة حرية الرأي والتعبير وتعزيز الاعتماد على المعايير الدولية في المادة في عمل القضاء التونسي.

وزارة الداخلية التونسية ب:

- توضيح آليات التنسيق المؤسساتي الثنائي بين وحدة الرصد وخلية الأزمة بوزارة الداخلية.
- تعميم مراسلة لأعوانها في خصوص تواصل اعتماد بطاقات الاعتماد الحالية والامتناع عن المطالبة بتراخيص غير منصوص عليها بالقانون خاصة لوسائل الإعلام التونسية.

وزارة الثقافة بـ :

- فتح تحقيق في التجاوزات المسجلة خلال أيام قرطاج السينمائية والمعايير المعتمدة في الاعتماد وحرمان صحفيين من حقهم فيه.
- وضع سياسة عمومية واضحة في التعامل مع وسائل الإعلام والهياكل المهنية في إطار ضمان حرية العمل الصحفي والمساواة بين وسائل الإعلام.